

السؤال الأول | ما دور التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة؟ وما هي العوامل الرئيسية لتسهيل التعاون لادارة جيدة لمصادر الموارد المائية؟

- نشأت المجتمعات والحضارات وخصوصاً حضارة وادي الرافدين على احواض الأنهر (المشتركة) العابرة للحدود عليه فأن استمرار بقاء هذه المجتمعات وديمومتها يتطلب العمل المشترك لضمان المستقبل المائي الامن لها.
- المنطقة العربية (منطقة الشرق الأوسط) هي المنطقة الأكثر تاثراً بندرة المياه وما تشكله من تحديات كبيرة للتنمية المستدامة في المنطقة وتأثيرها على الامن المائي والغذائي والتنمية الاقتصادية وامن الطاقة وسبل العيش وصحة الانسان وهذا يستدعي ضرورة التعاون العابر للحدود لمواجهة نقص المياه والجفاف والتغير المناخي.
- أهمية تحقيق الامن المائي في المنطقة العربية واهمية دعم قطاع المياه وتعزيز الجهود المبذولة للتصدي للتحديات المتعلقة بالمياه باعتبارها ذات أهمية حيوية للتنمية المستدامة وعامل مهم لتحديد الأهداف والغايات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030.
- الإرادة الحقيقية للتعاون وحل النزاعات حول المياه المشتركة يتطلب الشفافية في تبادل المعلومات والبيانات والمناقشات الفنية وتقاسم المنفعة والضرر وصولاً الى تحقيق مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- من المؤشرات الإيجابية لتعاون تركيا مع العراق هو البروتوكول المائي الذي سيتم توقيعه من الجانبين والذي سيدخل حيز النفاذ قريباً كذلك نشير الى مذكرة التفاهم التي دخلت حيز النفاذ قبل أيام قليلة وانشاء المعهد البحثي المائي المشترك الذي وصل الى مراحلها النهائية.
- اما سوريا فقد أعربت عن استعدادها لتبادل المعلومات مع الجانب العراقي فيما يخص نهر الفرات.
- ان السياسة المائية التي تتبعها ايران في هذه المرحلة من عدم التعاون مع العراق اثرت وبشكل سلبي على مستخدمي المياه والواقع الزراعي والامن المائي العراقي بشكل عام.
- اخيراً وليس اخراً فأن الرسالة المحورية لمؤتمر بغداد الأول الذي عقد في اذار 2021 كانت هو سحب قضايا إدارة الموارد المائية من التأثيرات السياسية وذلك بالتأكيد على جوانبها الإنسانية والبيئية والتقنية.
- كما وندعوك للمشاركة في المؤتمر الدولي الثاني للمياه والذي سيعقد في بغداد / اذار 2022 تحت عنوان "الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ضوء التحديات المائية".

## السؤال الثاني | الخطط والتوقعات لتطبيقات المعاهدة المائية في العراق؟

كل دولة مصب ليس لديها اتفاقيات ثنائية او متعددة مع دول المنبع تبحث عن الاتفاقيات الدولية والمعاهدات ومذكرات التعاون بكافة صيغها خاصة تلك التي لها صفة الالتزام كوسيلة للحفاظ على حقوقها المائية وديمومة علاقتها المائية .

من جانب اخر فإن عدم مشاركة بعض الدول في هذه الاتفاقيات لا يعني عدم وجود تعاون على المستوى الثنائي.

ان هذه الاتفاقيات تعطي تصور لمدى اهتمام العالم والمجتمع الدولي بحقوق دول المصب باعتبارها الأكثر عرضة وتأثراً بضرروف التغيرات المناخية ونقص الواردات المائية.

وتساهم هذه الاتفاقيات في دعم العراق من ناحية الدعم الفني وبناء القدرات كما يشجع المنظمات الدولية للمساهمة في تأهيل وتحسين مشاريعه المائية.

ان اتفاقية المياه اوجدت حلول في عدة قضايا تخص المياه بشكل ملحوظ في مناطق مختلفة من العالم وهذا ما شجع العراق الى الانضمام لدعم اطاره القانوني لادارة المياه المشتركة مع دول الجوار.

كما ستسهم بشكل كبير في الوصول الى الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة.

